مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨١٦٩

الثلاثاء، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد عمروف	(كازاخستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد وولدغيما
	بولندا	السيدة فرونيكا
	بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا - كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد شن بو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد تانو - بوتشوي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشكو

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

رسالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧) (S/2017/1023)

1802472 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

رسالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧) (S/2017/1023)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/73، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/1023، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧).

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، السويد، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا والولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب فرنسا بالإجماع على اتخاذ القرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨)، الذي يجدد نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى. وعقب اتخاذ القرار ٢٣٨٧ (٢٠١٧) بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، يأتي هذا القرار ليمثل إشارة جديدة على الاهتمام الكامل للمجلس بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولاً، يجدد القرار أيضا التدابير المتعلقة بحظر توريد الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول. ولا يزال هذا النظام هاما للغاية في ضوء الحالة الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى. فلا تزال الجماعات المسلحة، للأسف، موجودة في جزء كبير من أراضي البلد وهي ما زالت تحصل على إمدادات من خلال التدفقات غير المشروعة للأسلحة والذخائر من البلدان المجاورة. كما أنها تستغل الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية لإثراء نفسها. وفي هذا السياق، من الضروري تماماً أن تتضافر جميع الدول الأعضاء في احترام كامل لنظام الجزاءات بحيث يمكن تنفيذه بفعالية خدمة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبالإضافة إلى ذلك، تظل إجراءات الاستثناء والإخطار أدوات فعالة، تتيح لقوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا

الوسطى التدرّب والتجهيز والتسلح، مع الحد من مخاطر انتشار الأسلحة. كما أنها تدعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في عملية إصلاح قطاع الأمن وفي استراتيجيتها لبسط سلطة الدولة.

وفي ختام هذه النقطة، من المهم دعم الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الاتجار بالأسلحة. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن مهام الفريق العامل المنشأ في إطار البعثة محددة بحيث يمكنه أن يسهم في تحسين تنفيذ الحظر. فعلى سبيل المثال، فإنه سيكون قادرا على تقديم توصيات بشأن مضبوطات الأسلحة عندما يتم تحديد دروب الاتجار بها.

ثانياً، إن القرار يسلط الضوء أيضاً على التحريض على العنف، سواء كان عرقياً أو دينيا أو ضد بعثة الأمم المتحدة. ويشكّل هذا التحريض آفة في جمهورية أفريقيا الوسطى وهو السبب الجذري للعنف الذي يوقع الكثير جداً من الخسائر البشرية، سواء بين السكان المدنيين أو ذوي الخوذ الزرق. وفي هذا السياق، لا بد أن يعرف الآن المحرضون على أعمال العنف هذه أن أعمالهم لن تمر دون عقاب. وعلاوة على الإجراءات التي يتخذها نظام العدالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والعدالة الدولية، سيعاقب نظام الجزاءات المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى الآن المحرضين على العنف، نظراً لقدرتهم على تقويض السلام والاستقرار والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. فلا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في جمهورية أفريقيا الوسطى إذا تواصل هذا التحريض، ويعتزم مجلس الأمن تحمل مسؤولياته.

وفي السياق نفسه، أود أن أشير أيضاً إلى أن الهجمات على عمال الإغاثة الإنسانية صارت الآن معيارا للإدراج في قوائم الجزاءات، شأنها في ذلك شأن الهجمات على بعثة الأمم المتحدة على سبيل المثال. وانتشار هذه الهجمات، التي تجعل جمهورية أفريقيا الوسطى أحد أخطر البلدان في العالم على ممارسي تلك المهنة، أمر غير مقبول. ومرة أخرى، فقد أرسلنا إشارة قوية إلى أولئك الذين قد يفكرون في مهاجمة النساء والرجال الذين يؤدون عملا لا غنى عنه للمحتاجين.

أخيراً، يمهّد القرار الطريق لوضع معايير لتقييم أثر حظر توريد الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى. وبينما لا نفكر، في الأجل القصير، في تخفيف حظر توريد الأسلحة، آخذين في الاعتبار الحالة الراهنة في البلد، فإن هذه مسألة تتعلق بإظهار أن حظر الأسلحة سيكون قادراً على التطور في الوقت المناسب، بما في ذلك في ضوء التقدم المحرز في إصلاح قطاع الأمن.

ومن الواضح، في الحالة الخاصة المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى، أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة للمساهمة في بلوغ هدفنا المشترك، المتمثل في تحقيق الاستقرار وعودة السلام الدائم إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأختتم بياني، في ذلك السياق، بإعادة تأكيد دعم فرنسا الكامل للرئيس فوستين أرشانج تواديرا، وكذلك للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، في جهودهما الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سياسي شامل وتحقيق المصالحة بين الجميع في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد تانو — بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي اليوم باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨)، الذي يمدد نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى لمدة سنة واحدة. ونأمل أن يتيح تنفيذ أحكامه إحراز تقدم كبير في حل الأزمة في ذلك البلد الشقيق.

وتشكر كوت ديفوار، بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، جميع الوفود على ما أبدته من مرونة وروح بناءة أسفرت عن نص متوازن وتوافقي، حظي بقبول الجميع. ويؤكد وفد بلدي مجددا استعداده للعمل مع فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى

وجميع الدول الأعضاء، ولا سيما بلدان المنطقة، في تنفيذ نظام الجزاءات الحالي، بغية إيجاد حلول دائمة للأزمة الخطيرة التي تتضرر منها جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويبدو أن تجديد نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى مبررا بما فيه الكفاية في ضوء التحديات العديدة المتبقية التي يتعين مواجهتها. ويجري بالفعل تقويض الجهود الرامية إلى الاستعادة التدريجية لسلطة الدولة في جميع أنحاء البلد بسبب نشاط الجماعات المسلحة المزعزع للاستقرار، والذي يؤثر سلبا على عملية السلام والمصالحة الجارية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويسعى قرار اليوم إلى إقامة توازن بين الحاجة إلى تشجيع دولة أفريقيا الوسطى على ضمان سيادتها على جميع أنحاء البلد وضرورة كف أذى الجماعات المسلحة التي باتت قدرتها التدميرية أمرا مُسلما به.

وترحب كوت ديفوار، في ذلك الصدد، بالتزام اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بالنظر بعناية في التطورات المتعلقة بحظر توريد الأسلحة ضمن الإطار العام لإصلاح قطاع الأمن، فضلا عن العمل الذي تضطلع به سلطات أفريقيا الوسطى من أجل تحسين الحالة الأمنية. ويرحب بلدي، علاوة على ذلك، بالخطوات المتخذة تجاه تفعيل اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع. وقد أضافت اللجنة، من خلال القرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨)، معايير لفرض الجزاءات، تشمل الخطاب التحريضي ذا الطابع العرقي أو الديني أو أي طابع آخر، والتحريض على العنف، فضلا عن شن هجمات على العاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

وتعيد كوت ديفوار تأكيد قناعتها، استنادا إلى تجربتها مؤخرا، بأن الجزاءات تشكل، عندما تُحترم وتُنفذ بدقة، آلية فعالة يمكن أن تكمل عمل المجلس في حل النزاعات التي لا تزال تواجه الدول. ولذلك، فإن بلدي يشجع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وجميع أصحاب المصلحة على المثابرة في جهودهم الرامية إلى إيجاد حل دائم للأزمة، ويؤكد لهم دعمه الكامل للعودة النهائية للسلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأخيرا، تدعو كوت ديفوار إلى التآزر بين سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى ودول المنطقة والأمم المتحدة، بتيسير من فريق الخبراء وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بغية التنفيذ الفعال لنظام الجزاءات من أجل إيجاد حل دائم للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة غريغوار فان هارين (هولندا) (*تكلمت بالفرنسية*): ترحب مملكة هولندا باتخاذ القرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨) بالإجماع. فبينما لا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال غارقة في الأزمات، بعث مجلس الأمن اليوم برسالة قوية إلى أولئك الذين ينتهكون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بأن العالم يراقبهم. ويساور مملكة هولندا القلق، على وجه الخصوص، إزاء رجال الدين والقادة العرقيين والسياسيين في جمهورية أفريقيا الوسطى الذين يستخدمون نفوذهم للتحريض على العنف والكراهية بين الناس في ذلك البلد. وإننا ندعوهم إلى إنهاء جميع أشكال خطاب الكراهية وإلى استخدام نفوذهم لبناء السلام.

كما إن مملكة هولندا تشعر بالقلق إزاء زيادة العنف ضد العاملين في المجال الإنساني. وتعين على منظمات مثل منظمة أطباء بلا حدود وقف عملياتها في بعض أنحاء البلد، وتمثل جمهورية أفريقيا الوسطى اليوم أحد أخطر البلدان في العالم بالنسبة للعاملين في مجال تقديم المعونة. ومن خلال قرار

اليوم، يحتفي المجلس بذكرى أولئك الذين ضحوا بأرواحهم من أجل توفير دعم لا غنى عنه لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا يمكن أن يفلت مرتكبو أعمال العنف ضد العاملين في المجال الإنساني من العقاب.

ولن تحل الجزاءات وحدها الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونحن ندعو جميع الأطراف المعنية إلى الالتزام بعملية السلام في إطار المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويبعث مجلس الأمن، بتجديد نظام الجزاءات من خلال القرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨) الذي اتخذناه اليوم، برسالة قوية من أجل السلام.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.